

# نشرة إعلامية

**INFCIRC/630**

Date: 18 June 2004

**GENERAL Distribution**

Arabic

Original: English

رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤  
وردت من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية بشأن تقرير  
المدير العام الوارد في الوثيقة GOV/2004/34

- ١- تلقت الأمانة مذكرة شفوية مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية تتضمن "تعليقات إيضاحية من جمهورية إيران الإسلامية بشأن تقرير المدير العام للوكالة (الوثيقة GOV/2004/34) إلى اجتماع مجلس المحافظين في حزيران/يونيه ٢٠٠٤".
- ٢- وبناء على المطلوب في المذكرة الشفوية، يرد مستنسخا طيه نص الملحق على سبيل إعلام الدول الأعضاء.

## الملحق

### تعليقات إيضاحية من جمهورية إيران الإسلامية بشأن تقرير المدير العام للكالة (الوثيقة GOV/2004/34) إلى اجتماع مجلس المحافظين في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤

يسر جمهورية إيران الإسلامية أن تلاحظ أن تقرير المدير العام يقدم إشارة واضحة إلى أن خطوات رئيسية وحاسمة اتخذت من جانب كل من الوكالة وإيران تجاه تسوية المسائل المعلقة منذ الاجتماع الأخير لمجلس المحافظين. ويمثل مضي أنشطة التحقق الحالية إلى أبعد من اتفاق الضمانات (المعقود على نمط الوثيقة INCIRC/153) والبروتوكول الإضافي إنجازا هاما لكل من إيران والوكالة.

ويلزم ألا يغيب عن البال أن عدم وجود معايير أو حدود زمنية محددة أو معروفة تستطيع إيران أن تنظم نفسها على أساسها لعمليات التفتيش القوية اقتضى من إيران أن تقدم المعلومات أو أن تسمح بالمعاينة أساسا بعد أن تقدم الوكالة طلبات في هذا الصدد. بيد أنه، بروح التعاون وكما تم تأكيده في تقرير المدير العام، اتخذت إجراءات لتلبية طلبات الوكالة بأكثر الطرائق الممكنة اكتمالا وسرعة.

وقد نفذ في إيران منذ شباط/ فبراير ٢٠٠٣ أكثر من ٦٧٠ يوم عمل تفتيشي، تشكل واحدة من أقوى عمليات التحقق وأكثرها افتحاما في تاريخ الوكالة. ورغم أن المعاينة التكميلية المتوخاة في المادة ٤ من البروتوكول الإضافي لا يمكن السماح بها قانونا إلا بعد تقديم الإعلانات إلى الوكالة فقد وافقت إيران طوعا على ١٢ عملية معاينة تكميلية حتى قبل تقديم إعلاناتها، ومعظمها بفترة إخطار قدرها ساعتان أو حتى أقل.

وستتبت بوضوح الدراسة الدقيقة للمعلومات والبيانات المقدمة في الصفحات القليلة التالية ما يلي:

- ١- أن جميع حالات التلوث نجمت عن مكونات أجنبية مستوردة. وقد أثبت الآن التقييم التدريجي لاستنباطات الوكالة بشأن التلوث باليورانيوم الشديد الإثراء بنسبة ٥٤% ما قالته إيران من أن التلوث باليورانيوم المثرى بنسبة ٥٤% هو من مكونات مستوردة. وسيؤكد أيضا أخذ مزيد من العينات، مع تعاون أطراف أخرى، رواية إيران لمسألة التلوث المعلقة الوحيدة بشأن منشأ التلوث باليورانيوم المثرى بنسبة ٣٦%.
- ٢- كانت المعلومات والتفسيرات التي قدمتها إيران بشأن المسألة المعلقة الرئيسية الأخرى، وهي مسألة برنامج الطاردات المركزية من طراز P-2، كاملة ومتسقة، ولم تشمل في أية حالة على معلومات متباينة أو متناقضة. ولا ينبغي أن يعزى إلى إيران التأخير في أخذ العينات البيئية.
- ٣- كانت رواية إيران عن برنامج الإثراء بالليزر صحيحة ومتسقة.

٤- من خلال الشفافية والتعاون الكاملين من جانب إيران منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، مع التحقق المكثف والقوي من جانب الوكالة، يوجد الآن تأكيد يكفي لتمكين الوكالة من أن تبدأ عملية تحقق عادية وفقا للتنفيذ العادي للبروتوكول الإضافي في بيئة تقنية وليست سياسية.

## ألف- قضية التلوث

### ١- ملاحظات عامة

كما ذكر المدير العام في الفقرة ٤٦ من تقريره فإن قضية التلوث مسألة معقدة تتناول آثار جسيمات لا مواد نووية.

وبمرور الزمن وازدياد عدد العينات البيئية المأخوذة سيكون المرء في وضع أفضل للتوصل إلى استنتاج مبرر جيدا من الناحية التقنية. وتبرهن على هذه الدعوى الاختلافات الكبرى بين أحدث الاستنتاجات التي توصلت إليها الوكالة، التي استفادت من تحليل المزيد من العينات، والاستنتاجات التي توصلت إليها الوكالة سابقا، استنادا إلى تحليل أولى لعينات قليلة.

ونحن على ثقة من أنه، عن طريق المزيد من العينات المسحية والتعاون المكثف مع الوكالة من جانب بلدان أخرى، ستحدد وتحسم المسألة الرئيسية المتبقية، وهي مسألة مصدر جسيمات اليورانيوم-٢٣٥ المثرى بنسبة ٣٦%. ويسلم المدير العام بهذا في الفقرة ٤٦ من تقريره: " تلقت الوكالة بعض المعلومات من دول أخرى قد تكون مفيدة في حسم بعض مسائل التلوث... "

### ٢- استعراض تقرير الوكالة

أظهرت العينات البيئية الأولى التي أخذتها الوكالة في ناتانز كعينات أساسية وجود جسيمات يورانيوم طبيعي ضعيف الإثراء ويورانيوم شديد الإثراء.

وأعلنت إيران، في ردها على طلب الوكالة تقديم تفسيرات، أن مصدر حالات التلوث هو فقط الأجزاء الملوثة المستوردة التي استلمت من الوسطاء وأن إيران لم تتمكن من إثراء اليورانيوم بآلات الطرد المركزي الغازي إلى أكثر من نسبة ١٢% لليورانيوم-٢٣٥.

غير أن الإبلاغ واستخلاص الاستنتاجات الأولية من جانب الوكالة، الذي ربما تسبب فيه جزئيا الضغط الممارس عليها من أجل إصدار استنتاجات سابقة لأوانها، يمكن أن يشير إلى محاذير خطيرة:

- فخلال الشهور التسعة الأخيرة، واستنادا إلى النتائج الأولية لتحليل عينات قليلة، توصلت الوكالة في التقارير الأخيرة المتعددة إلى استنتاجات أولية بشأن توزيع التلوث باليورانيوم الشديد الإثراء واليورانيوم الضعيف الإثراء وكذلك بشأن صلة هذه القضية بإمكانية وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة.
- وقد برهن الفحص والتحليل الأكثر عناية واستفاضة للمزيد من العينات الإضافية المأخوذة أن هذه الاستنتاجات المبكرة، التي أثارت شكوكا وشواغل لا موجب لها، لم يكن لها مبرر تقني.

- ومن الأمثلة الواضحة على ذلك التقرير الأخير عن تحليل العينات المؤرخ ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٤، الذي أفادت فيه الوكالة بأنه "عموماً تؤيد هذه الاستنتاجات ما قالته الدولة من أن اليورانيوم الشديد الإثراء بنسبة ٥٤% ناشئ من أجزاء طاردات مركزية مستوردة."

ولا تشك إيران في أن منشأ التلوث باليورانيوم المثرى بنسبة ٣٦% هو أيضاً أجزاء طاردات مركزية مستوردة. وسيؤدي أخذ مزيد من العينات من تلك الأجزاء إلى البرهنة مرة أخرى على صحة زعم إيران. ومما يدعم هذا القول أننا شهدنا تطوراً تدريجياً في آراء الوكالة بشأن الأماكن التي اكتشف فيها تلوث باليورانيوم المثرى بنسبة ٣٦%. فقد قيل في البداية، في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ إن ذلك التلوث لم يوجد إلا في غرفة واحدة؛ في حين أن من الواضح في التقرير الحالي أن ذلك التلوث وجد في أماكن مختلفة وفي مكونات مستوردة. وسيساعد تعاون دول أخرى على التعجيل بحسم هذه القضية.

## باء- أعمال البحوث التطويرية حول الطاردة المركزية طراز P-2

### ١- ملاحظات عامة

بعد عدة عمليات تفتيش قامت بها الوكالة ومناقشات مع المفتشين حول البحوث التطويرية الخاصة بالطاردات المركزية عموماً والمشروع القومي للطراز P-1 خصوصاً، نوقشت قضية البحوث التطويرية الخاصة بالطراز P-2 وقدمت إلى المفتشين المعلومات التي طلبوها. والمعلومات التكميلية التالية، المستندة إلى سجلات عمليات التفتيش، التي تعرفها الأمانة بالفعل مقدمة لكي تنتظر فيها الدول الأعضاء:

- في عام ١٩٩٦ قدم الوسطاء، أثناء مناقشة حول صفقة الطاردات المركزية من طراز P-1، مجموعة رسومات هندسية عامة لتصميم يسمى P-2، في نسخ ورقية. وجرى تشجيع الجانب الإيراني على إبرام صفقة منفصلة إن كان مهتماً بمثل هذا النموذج المتقدم من الطاردات المركزية. لكن هيئة الطاقة الذرية الإيرانية لم توافق على إبرام صفقة جديدة ولم تسع قط إلى عقدها، للأسباب التالية:

○ كانت هيئة الطاقة الذرية الإيرانية غير مقتنعة بنتائج الصفقة الأولى، التي زودت إيران ببعض المكونات المستعملة أو المرفوضة.

○ في ذلك الوقت، كانت لإيران عدة مشاكل تقنية بشأن تصميم الطراز P-1 يلزم حلها ولم تكن قد تغلبت عليها بعد. ولذلك رأت أن الشروع في مثل ذلك النوع المتقدم إفراط في الطموح.

- بعد إجراء تقييم للقدرات التقنية والعلمية الوطنية، خلصت هيئة الطاقة الذرية الإيرانية إلى استنتاج مفاده أن من المتعذر أن يستند المشروع الوطني إلى الطراز P-2، على الأقل إلى حين بلوغ المستوى المطلوب من الخبرة الفنية داخل البلد وإتقان القدرات الهندسية والتصنيعية اللازمة لإنتاج الطاردات المركزية. وكان عدم وجود رسومات تصنيعية تفصيلية للطراز P-2 سبباً آخر لذلك القرار. وقد أكد خبير الوكالة أن القرار كان له ما يبرره تماماً من الناحية التقنية. ولذلك بقيت الرسومات الهندسية العامة خاملة حتى عام ٢٠٠٢.

• أنشأ مهندس كان يعمل سابقاً مع هيئة الطاقة الذرية الإيرانية في مجال تصميم الطراز P-1 شركة خاصة بعد أن ترك عمله في الهيئة، واقترح القيام بعمل في مجال الطائرات المركزية من طراز P-2 ذات الدورات المركبة. وقد شرح للمفتشين شرحاً وافياً لأسباب اختياره الدورات المركبة المصنوعة من ألياف الكربون بدلاً من فولاذ التقوية. وتؤيد التجارب التي مرت بها البلدان الصناعية دعواه. ولبلوغ هذه الغاية، توصلت هيئة الطاقة الذرية الإيرانية إلى اتفاق معه ووقعت في آذار/ مارس ٢٠٠٢ على عقد مدته سنة واحدة لكي يقوم بتسليم طائرة مركزية كاملة واحدة بعد إجراء اختبار دوراني بأقصى سرعة دوران يمكن تحقيقها. ولم يتضمن العقد اختبار حقن الغاز. وأنهى العقد خلال أقل من سنة واحدة بسبب مشاكل تعاقدية ومالية.

• فتشت ورشة الشركة الخاصة المذكورة أعلاه وتمت تلبية طلبات مفتشي الوكالة الإضافية التالية في ظل تعاون تام من جانب هيئة الطاقة الذرية الإيرانية والشركة الخاصة.

○ استعرض مفتشو الوكالة في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ العقد المبرم مع هذا المهندس وكذلك التقرير الذي قدمه إلى الهيئة عن مشروعه البحثي.

○ فحص مفتشو الوكالة فحصاً دقيقاً في ورشته سجل/مفكرة تجاربه، التي يعتبرها ملكيته الفكرية.

○ فحص مفتشو الوكالة المكونات التي أنتجها؛ ودون المفتشون قائمة كاملة بها؛ وأخذت عينات مسحية وصور فوتوغرافية؛ وأخيراً، كبادرة تعاونية من إيران وبناء على طلب الوكالة، ختم المفتشون تلك المكونات.

• احتوى تقرير البحوث التطويرية الخاصة بالطراز P-2، الذي قدم إلى المفتشين، على معلومات تقنية وتجريبية مثل المشاكل التي صودفت والتقدم الذي أحرز (مثلاً سرعة الدوران التي حققت)، بينما تعين على الباحث أن يبلغ عن مبادئ نظرية استند إليها في إجراء بحثه التطبيقي وتمكن بها من الوفاء بالتزاماته التعاقدية.

• علاوة على التقرير، أعطى الاستعراض الدقيق لسجله/مفكرته، التي احتوت على تفاصيل تجاربه، صورة واضحة للمشروع. وبعد التفتيش مباشرة، أكد المفتشون أنه مؤهل جداً نظرياً وعملياً على السواء. ولم يطرح المفتشون قط ما ورد صداه في الفقرة ٣٧ بشأن التقرير الذي قدمه ذلك الشخص إلى هيئة الطاقة الذرية الإيرانية.

## ٢- استعراض التقرير

٢-١- اتساق الرواية الإيرانية بشأن برنامج البحوث التطويرية المتعلقة بالطائرة المركزية من طراز P-2

إن ما هو متاح من أدلة ومحاضر للاجتماعات والمقابلات التي أجرتها الوكالة، وهي الواردة أدناه، تبيّن بوضوح أن الملاحظة التي أبدتها الوكالة في الفقرة ٢٢ من التقرير والتي تشير إلى ظهور معلومات جديدة

ومتناقضة حول الطاردة المركزية طراز P-2، الأمر الذي أوصل الوكالة إلى التقييم الوارد في الفقرة ٤٧ وهو أن المعلومات المتعلقة بالطاردة المركزية طراز P-2 " مازالت تنطوي في بعض الحالات على معلومات متباينة أو متضاربة"، هي ملاحظة لا مبرر لها وربما كان سببها عدم القيام باستعراض كاف للمقابلات التي سبق إجراؤها.

- في الاجتماع الذي عُقد مع مفتش الوكالة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أعلن المهندس المذكور أعلاه أنه تسنى له خلال المدة التي استغرقها عقده صنع جميع مكونات آلة واحدة في ورشته باستثناء الجهاز المغنطيسي الذي اشتراه من الخارج، وأنبوب الدوار المركب الذي تم صنعه في ورشة أخرى (زارها مفتشو الوكالة لاحقاً)، والمقبض والمحور اللذين تم تسميتهما بالنحاس في ورشة هيئة الطاقة الذرية الإيرانية.

- لذلك فإن المعلومات الواردة في الفقرة ٢٢ من الوثيقة GOV/2004/34 وهي "أنها استوردت بعض الأجهزة المغنطيسية المتعلقة بالطاردات المركزية طراز P-2 من موردين آسيويين، وأن الدورات المركبة التي أنتجت في إيران صنعت في ورشة أخرى" متسقة كلية مع ما أعلنه المهندس المذكور في الاجتماع الأولي المعقود في كانون الثاني/يناير وهي لا ترقى إلى مستوى اكتشاف أو إفشاء أمر جديد. بيد أنه للسبب نفسه، فإن الجدل الوارد في تلك الفقرة وهي أن إيران "قد أقرت حالياً، عكس هذه الإفادات السابقة" غير صحيح ومناقض لمحضر الاجتماع المعقود مع المفتشين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

- العبارة الواردة في الفقرة نفسها وهي "أن السلطات الإيرانية سبق أن أعلنت أن إيران لم تحصل على أي طاردات مركزية طراز P-2 أو أي من مكوناتها، من الخارج، لكنها صنعت جميع المكونات، بما فيها دورات مركبة، في ورشة تابعة لإحدى الشركات الخاصة في طهران" ليست صحيحة هي الأخرى حيث إن إيران كانت، على سبيل المثال، قد أكدت من جديد أثناء الاجتماع المعقود مع المفتشين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وكذلك في الرسالة الواردة في الوثيقة INFCIRC/628 أنها لم تتسلم أي مكونات للطاردة المركزية طراز P-2 من الوسيط (الذي عُقدت معه صفقة بشأن تصميم الطاردة المركزية من طراز P-1). أما الأجهزة المغنطيسية التي اشتراها الشخص المذكور (الشركة الخاصة) فلم يكن منشؤها الوطاء بل كان منشؤها الشركة الآسيوية، وهو ما سبق أن أقرت به الوكالة في تقريرها.

- الأجهزة المغنطيسية البالغ عددها ٤٠٠٠ جهاز المشار إليها في التقرير لم يتم شراؤها قط من الشركة الأوروبية (التي وصفها التقرير بـ"أحد الوسطاء الأوروبيين" كما جاء في الفقرة ٢٣). وقد تم تسليم نسخة من الفاتورة إلى المفتشين. ويبلغ إجمالي عدد الأجهزة المغنطيسية التي تسلّمها الشخص المذكور نحو ١٠٠ جهاز (وهي أجهزة متدنية الجودة لم تُستخدم في مشروعه) فضلاً عن نحو ٥٠ جهازاً تم عرضها على المفتشين. وهذه المعلومات من شأنها أن تزيل أوجه الغموض المثارة في الفقرتين ٢٣ و ٢٤.

- عبارة "... عدد الطاردات المركزية التي تم تجميعها واختبارها" الواردة في الفقرة ٣٧ هي مؤشر على عدم إبداء الاهتمام الواجب بما تضمنه عقد الشخص المذكور وبما قدمه من

تفسيرات، حيث إنه كان قد أفاد المفتشين بأنه وفقا لعقده المُبرم مع هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، لم يكن مُتوقعا منه إلا تجميع واختبار آلة طاردة مركزية واحدة فحسب (دون استخدام مواد نووية).

- نتيجة لإجراء مزيد من المناقشات المكثفة مع المهندس المعني في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، أكد مفتشو الوكالة ما خلصوا إليه من استنتاج أثناء الاجتماع الختامي المعقود مع المسؤولين الإيرانيين في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وهو أن البيانات الإيرانية بشأن البحوث التطويرية المتعلقة بالطاردة المركزية طراز P-2 متسقة مع استنتاجاتهم. ولذلك لم تساورهم شكوك حسبما أشير في الفقرة ٢٦ فحسب، بل إنهم كانوا في حقيقة الأمر مقتنعين بشأن "جدوى إجراء اختبارات طرد مركزي استناداً إلى التصميمات طراز P-2 وهو ما تطلب شراء أجزاء من الخارج وصنع الأغلفة الخارجية ومكونات الطرد المركزي - في غضون الفترة المعلنه" أيضا. وبذلك يكون "الشك" المثار قد تبدد وتكون القضية المثارة قد حسمت.

#### ٢-٢- التأخر في أخذ العينات؟

تثير الفقرة ٤٨ من التقرير جدلا محتدما حيث جاء فيها "أسفر قيام إيران بإرجاء الزيارات التي كان مقرراً القيام بها أصلاً في منتصف آذار/مارس إلى منتصف نيسان/أبريل - بما في ذلك زيارات خبراء الوكالة المعنيين بالطرد المركزي إلى عدد من الأماكن المتعلقة بالبرنامج الإيراني للإثراء بالطاردات المركزية طراز P-2 - عن تأخر عملية أخذ العينات البيئية وتحليلها." بيد أن الوقائع التالية لا تؤيد هذا الجدل:

- وصل مفتشو الوكالة إلى إيران في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٤ وليس في منتصف نيسان/أبريل. ولم يتعلق التأخير المطلوب حتى ١٠ نيسان/أبريل إلا بتنفيذ تدابير التعليق الحديثة التي أعلن عنها آنذ.

- يوجد في إيران وبصورة مستمرة تقريبا مفتشون متعددون منذ ٢٧ آذار/مارس.

- لم يكن ثمة أي عائق يحول دون قيام المفتشين بزيارة الأماكن التي يشملها برنامج الطاردات المركزية طراز P-2 أو دون قيامهم بأخذ عينات من مكونات الطاردة المركزية طراز P-2 وذلك منذ تاريخ وصولهم في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٤ (حسبما أشير في المذكرة الشفوية رقم 350-1-17/2049 المؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ المقدمة من إيران إلى الوكالة).

- لم يقم مفتشو الوكالة، بمحض اختيارهم الذاتي، بتفتيش مكونات الطاردة المركزية طراز P-2 إلا بعد منتصف نيسان/أبريل ٢٠٠٤. أما طلبهم زيارة الورشة التي كانت تُصنع فيها الدورات المركبة فقد ووفق عليه في حينه.

- أثناء زيارتهم التي قاموا بها في منتصف نيسان/أبريل، لم يأخذ المفتشون سوى قائمة لمكونات الطاردة المركزية طراز P2 في حين لم يسعوا حتى إلى أخذ أي عينات ببنية أثناء تلك الزيارة.

- لم يأخذ المفتشون، بمحض اختيارهم الذاتي، أي عينات حتى منتصف أيار/مايو ٢٠٠٤.
- لذلك ينبغي ألا يعزى إلى إيران "التأخر في أخذ عينات بيئية وتحليلها".

## جيم- الإثراء بالليزر

### ١- ملاحظات عامة

عقب الإنجازات التي تم تحقيقها في مشروع الإثراء بالطرد المركزي وما واجهه هذا المشروع من صعوبات تقنية، تم إنهاء مشاريع الإثراء بالليزر فضلا عن تفكيك المعدات ذات الصلة. وقد استعرضت الوكالة بدقة سجل المشروع، بما في ذلك العقود المُبرمة مع الموردّين الأجانب، والقيام بتفتيش أماكن، وأخذ عينات مَسحية.

### ٢- استعراض تقرير الوكالة

#### ٢-١- مستوى الإثراء

يلزم تصويب تصور خاطئ بشأن اتساق الإعلانات الإيرانية عن مستويات الإثراء بالليزر مرده إلى حد ما الطريقة التي صيغت بها الفقرة ٣٣ من التقرير.

- في الرسالة المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ الموجهة إلى المدير العام، أبلغت إيران الوكالة بأنه "في غضون تشغيل مختبر الفصل الشامل، تم تبخير ٨ كلغم من معدن اليورانيوم في الغرف والإثراء بالفصل كما جاء في العقد، وقد تم في بعض التجارب تحقيق مستويات أعلى من الإثراء بكميات ملليغرامية".
- أثناء المقابلة الأولى مع مفتشي الوكالة، التي أجريت في هذا الصدد في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أعلن الخبير الإيراني المتخصص في مجال الليزر ما يلي: "لقد تمكنا من تحقيق الهدف المنصوص عليه في العقد بل حصلنا أحيانا على إثراء بأعداد عشرية مزدوجة".
- الإشارة الواردة في الفقرة ٣٣ من التقرير وهي "أن هذه المعدات كانت قادرة على إثراء اليورانيوم إلى الحد المُتعاقد عليه وهو ٣% من اليورانيوم-٢٣٥، بل إلى مستوى أعلى بقليل (الوثيقة GOV/2003/75، الفقرة ٥٩)" لا تعكس بشكل صحيح المعلومات السابقة المبيّنة أعلاه التي قدمتها إيران.
- يثور التصور الخاطئ من استخدام كلمة "بقليل" التي لم تستخدم في رسالة إيران المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ أو في المقابلة اللاحقة التي أجريت مع الأخصائي (الذي أشار على وجه التحديد إلى إثراء "بأعداد عشرية مزدوجة" أحيانا) والتي ربما أضافتها الوكالة عن غير قصد في تقريرها المقدم في تشرين الثاني/نوفمبر.

- لقد أكد نائب المدير العام لشؤون الضمانات واقعة سوء الفهم المشار إليه أعلاه وقام بتصويبها في تقريره الشفوي أمام المجلس في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.
- تجدر الإشارة، على أي حال، إلى أن الخبراء في تكنولوجيا الإثراء بالليزر على معرفة تامة بأنه إذا ما تم ضبط المعدات ذات الصلة وتم تشغيلها تشغيلًا دقيقًا، يمكن للمرء أن يحصل أحيانًا على جسيمات بمعامل إثراء أعلى (من قبيل نسبة ١٥% كما هو مبين في الفقرة ٣٣ من التقرير) في بعض أجزاء من صفيحة التجميع، وهو ما لا يعتبر في أي حال من الأحوال مؤشرًا على توافر قدرة لدى النظام وهو في حال تشغيل مستمر وطويل الأمد.

## ٢-٢- القدرة الإنتاجية

بشأن ما جاء في الفقرة ٣٤ من تقرير الوكالة، وكما كانت إيران قد أوضحت في اتصالاتها السابقة مع الوكالة، من الأهمية بمكان تكرار إيضاح أن نظام الليزر القادر على إنتاج ١ ملغم في الساعة لم يتم تسلّمه أو تركيبه بكامله قط.

- يبدو أنه يوجد التباس بشأن مشروعين مختلفين من مشاريع الإثراء بالليزر لدى بلدين مختلفين (هما ألف وباء) لديهما قدرات مختلفة على الإثراء.
- القضية المشار إليها في الفقرة ٣٤ ذات صلة بعقد مبرم مع الموردّ بآء. فهذا العقد تم إنفاؤه قبل وصول جميع الإمدادات، ولم يتم تسلّم إلا قليل من المعدات، وهي الغرفة ونظامها المساعد، في حين لم يتم قط تسليم الأجزاء الرئيسية من قبيل أجهزة الليزر.
- من شأن عبارة "منشأة الفصل النظيري بالليزر البخاري" الواردة في السطر الأول من المفقرة ٣٤ أن تضللّ القارئ إذ تجعله يتخيل وكأن النظام القادر على الإثراء بمعدل ١ ملغم في الساعة قد تم فعلاً تركيبه بكامله. ولم يكن من الممكن أن تكون الحال على هذا النحو إلا إذا كان قد تم تنفيذ العقد تنفيذًا كاملاً؛ بيد أن العقد لم يُنفذ قط بالكامل فضلاً عن أنه لم يتم تسليم مكونات مهمة (أي أجهزة الليزر) قط.
- في الواقع، قام المُشغّل، مستخدماً الغرفة التي تم تسلّمها من الموردّ بآء إلى جانب أجهزة ليزر واردة من الموردّ آلف، بإجراء اختبارات على أداء الغرفة.
- بعد أشهر قليلة من ذلك وقبل أولى الزيارات التي قامت بها الوكالة إلى لشقر أباد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، تم تفكيك نظام الاختبار المذكور أعلاه بسبب إنهاء العقد.
- لم يتم قط تركيب النظام ذي القدرة الإنتاجية البالغة ١ غرام في الساعة كما لم يصبح قط قيد التشغيل، والمسألة ليست ما إذا كان قد عمل أو لم يعمل بصفة مستمرة. وبالتالي، فإن عبارة "إنها عجزت عن العمل بصفة مستمرة" الواردة في الفقرة ٣٤ مضلّة.